إشكالية بناء الدولة في الجزائر: قراءة في واقع الممارسة السياسية

the problem of state building in Algeria. A case study on the reality of political practice

(ط.د): كواش منال

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3، الجزائر

kouachemanel@gmail.com

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل عملية بناء الدولة في الجزائر عبر مساراتها المختلفة من خلال تحديد الأشواط المرحلية التي قطعتها الجزائر في عملية البناء الدولاتي و إبراز مسيرتها التاريخية , كون أن عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية مستمرة تتم على مراحل تتميز بخاصية النسبية نظرا لاتصالها بالقيم السائدة داخل النسق الحضاري الثقافي فهي تختلف باختلاف السياقات البيئية التي تتم داخلها , فالدولة تتغير و تتجذر بنخبها و آلياتها و سياساتها , و لكل دولة خصوصيتها المتميزة عن غيرهاو على الرغم من الاختلاف التي تحمله حالات بناء الدولة من نموذج إلى أخر و من دولة إلى أخرى فإن هناك رابط مشترك بينها جميعا و هو وجود جهاز بيروقراطي أو إداري يقع عليه العبء الأكبر في تنفيذ المهمات و الوظائف التي تتطلبها عملية تشكيل أو تكوين الدولة .

الكلمات المفتاحية: الدولة، بناء الدولة , عسكرة السلطة السياسية , العلاقات المدنية العسكرية .

Abstract This research paper aims to analyze the process of building the state in Algeria through its various paths by identifying the progressive strides that Algeria made in this process and highlighting its historical process, since the process of state building is a continuous dynamic process that takes place in stages characterized by the property of relativity due to its

connection with the prevailing values Within the cultural and civilizational system, it differs according to the environmental contexts that take place within it; because the state changes with its elites, mechanisms, and policies, and each country has its own distinct advantage over others, despite the difference that state-building cases carry from one model to another and from one state to another, there is a common link between them all, which is the existence of a bureaucratic or administrative apparatus that falls on it. The biggest burden in carrying out the tasks and assignments required for the formation or creation of the state.

Key Words: State, nation building, militarization of political power, civil-military relations

مقدمة:

يشغل موضوع الدولة أهمية قصوى كونها تمثل وحدة أساسية في التحليل و ومحورا أصيلا في البحث حظيت باهتمام الدارسين و الباحثين على مر العصور , و يعكس ذلك مدى الاهمية القصوى التي توليها المجتمعات للدولة كنظام سياسي قانوني شمولي , يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسؤوليات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية , كونها ترتبط بإدارة المجتمع إنشغالاته و توجهاته , و كذا بضبط الدينامية السياسية التي يصنعها الفاعلون الاجتماعيون و الاقتصاديون .

و قد شهدت جملة من التحولات المعرفية الإبستمولوجية و البيئية التي دفعت نحو ضرورة التكيف المنهجي معها , و كان هذا مع إرساء علماء السياسة لقواعد حقل معرفي في نهايات القرن التاسع العشر باعتباره علما يتمحور حول الدولة و أبنيتها , و تمثل عملية

بناء الدولة و هندستها مقاربة معرفية شاملة حظيت باهتمام الدارسين كونها تشكل المجال و الألية التي ابتدعها الفكر الإنساني و طورها المراس الاجتماعي للتكيف مع الأوضاع .

إن عملية بناء الدولة فكرة متأصلة في تاريخ الجزائر القديم و الحديث منذ الفينيقيين إلى الأمير عبد القادر إلى الثورة التحريرية وصولا إلى ما بعد الاستقلال , فقد تعطش الجزائريين منذ القديم إلى بناء دولة قوية عند مقاومتهم للرومان و في المقاومة الشعبية ضذ الاحتلال الفرنسي و في جهادهم في الثورة التحريرية .

إن إشكالية بناء الدولة في الجزائر هي إشكالية دراسة الدولة المحيطة التي نشأت متأخرة و اصطبغت بظروف خاصة اجتماعية , تاريخية , اقتصادية , أنتجت دولة من نوع خاص لأنها فاقدة لطرف هام و ضروري هو المجتمع الذي جمده الاستعمار الاستيطاني منذ قرن و 32 سنة , بحيث لم يتوفر على الصفات المادية و الحضارية لإعطاء الدفعة الضرورية في بناء الدولة المعاصرة , فإن الدولة في الجزائر ظهرت في ظروف تاريخية اجتماعية اقتصادية , تختلف تماما عن الظروف التي تطورت فيها الدولة المعاصرة , فافتقادها لطبقة اقتصادية محركة لعملية التراكم إضافة إلى البنية الاقتصادية المهدمة التي ورثتها عن الاستعمار و خروجها من حرب تحريرية ضذ دولة رأسمالية استطاعت أن تفرض استقلالها عنها بفضل توحيد الحركة الوطنية في حزب واحد , شكلت ظروف مواتية لنموذج دولاتي هيمنت فيه السلطة السياسية على جميع النشاطات السياسية الاقتصادية , الاجتماعية و الثقافية و علية نطرح التساؤل التالي : **هل استكملت الجزائر عملية البناء الدولاتي و ماهي الاشكاليات التي اعترضت عملية بناء الدولة في الجزائر ؟**

للإجابة عن الإشكالية قسمت الدراسة إلى :

المحور الأول : المنطلقات المفهومية لبناء الدولة

المحور الثاني : نشأة و تطور الدولة الجزائرية

المحور الثالث : بناء الدولة في الجزائر : المسارات و الأبعاد

1. المحور الأول : المنطلقات المفهومية لبناء الدولة

تشمل الدراسات السياسية و الاجتماعية المعاصرة على ركيزة أساسية تتمثل في تحديد الإطار النظري للظاهرة محل الدراسة و بناءا على هذا يسعى المحور الأول إلى وضع بناء تحليلي لمصطلح بناء الدولة بدءا بتعريف عملية البناء ثم تحديد مفهوم الدولة و أخيرا تحديد مفهوم بناء الدولة .

1.2 مفهوم عملية البناء :

يقابل عملية البناء (structural) في الموسوعة السياسية مصطلح الإنهيار (decay) و الذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته , و إقباله على السقوط , و هو مصطلح يشير إلى الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية[1] (**اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي , 2003 , ص ص 64 – 74**).

يرتبط استخدام مصطلح البناء بعملية محاكاة علماء الأنتروبولوجيا و علماء الاجتماع لنظرائهم في علم البيولوجيا , حيث اقتبسوا منهم مجموعة من المفاهيم , و ذلك لإفتراضهم المبدئي الذي يفيد مناظرة المجتمعات بالكائنات الحية , إذ يرون أن المجتمع يمر بنفس المراحل و يخضع لنفس العمليات التي تمر بها و تخضع لها الكائنات الحية , و من أشهرهم " أوغست كونت " , " راد كليف براون " , " هربرت سبنسر " , إذ يقول هذا الأخير : " تتشابه المجتمعات مع الأفراد في أربع سمات واضحة ... ثم يوضح قائلا ...

كلاهما يبدأ صغيرا ثم يزداد حجما , و يتسم البناء في كليهما (الفرد و المجتمع) منذ البداية بالبساطة ثم ينمو و يتعقد .." .

و فضلا عن دلالة نمو المجتمع التي أشار إليها " سبنسر" تتنوع استخداماته خاصة عند الوظيفيين الذي ينظرون إلى المجتمع على أنه هيكل يتكون من مجموعة أجزاء و عناصر مرتبطة تؤدي وظائف تهدف إلى المحافظة على الكل و هو النظام الاجتماعي , و يؤكد " راد كليف براون " على ذلك التصور بقوله : " إذا انتقلنا من مجال الحياة العضوية إلى مجال الحياة الاجتماعية , و تناولنا جماعة محلية مثل القبيلة , لكان بوسعنا أن نتعرف و ندرك وجود بناء اجتماعي "[(2)] (محمد شلبي ,1997 , ص171-172).

أما مصطلح عملية البناء في حقل السياسة المقارنة فهو مرتبط بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها " هيلوجاكورايبه " بأنها : " عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة ", و يقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي : (التعبئة السياسية , التكامل السياسي , و التمثيل السياسي) , و يقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تتحدد مقاييس الاختلافات , و توضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة , فعلى سبيل المثال يجزأ مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية التنشئة السياسية , التي تقاس بدرجة و دقة توافق مشاركة الجماعة في الثقافة السياسية , و هذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي .

1.3 مفهوم الدولة :

أ)– لغة :

الدولة لغة في لسان العرب هي اسم الشيئ الذي يتداول , و الدولة هي الفعل و الانتقال من حال إلى حال ,فهي محاولة لرصد مقارنة بين معنى المترتب على اللغة العربية و ما يقابله في اللغة الأجنبية نتوصل إلى وجود تباين واضح فمصطلح (state) في اللغة

الإنجليزية أو (Etat) في اللغة الفرنسية مشتق من الأصل اللاتيني (status) و فعله (stare)الذي يقابله الفعل (to stand) في اللغة الإنجليزية بمعنى يقف و ينتصب و يصمد و يكون في موقف أو وضع معين و يظل قائما أو نافذا ساري المفعول[3] (فخر الدين ميهوبي,2014 ,ص78) .

ب)– اصطلاحا :

التعريف الاجتماعي أو السوسيولوجي للدولة : علم الاجتماع ينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع و أفراده , فالمجتمع هو المحرك الأساسي لظهور الدولة و استقرارها و نموها و ديمومتها , على اعتبار أن الدولة تظهر إلى الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود و خدمات ترعى متطلباته و تحمي أفراده و تحقق أهدافه و طموحاته . و قد عبر عن هذا عبد الإله بلقيز قائلا : " إن الدولة ظاهرة طبيعية , صادرة عن النظام الاجتماعي , بوصفه نظاما طبيعيا و لذلك تطابق المجتمع و لا تناقضه , لأن وظيفتها أن تخدم المجتمع و الفرد .." .

التعريف الفلسفي لمصطلح الدولة :

" **جورج فريديريك هيجل** " فعبر عن الدولة على أنها الفكرة الأخلاقية الموضوعية إذ تتحقق , هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها, تعرف ذاتها و تفكر بذاتها, و تنجز ما تعرف لأنها تعرفه[4] (عبد الله عروي,2011 ,ص34).فهذا التصور يمثل النظرة الفلسفية للدولة على أنها فكرة كلية مطلقة , و نجد أيضا التصور الفلسفي لكارل ماركس المنطلق من التجربة و الواقع لمنطق التحليل فأساس الدولة عنده هو المجتمع و هو تعبير دائم عن المصالح الطبقية فهي أداة للطبقة الحاكمة[5](جون سكوت,2009,ص200) .

التعريف القانوني لمصطلح الدولة :

و وفق المنظور القانوني تعرف الدولة على أنها : " تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي و سياسي و قانوني , موجه للمصلحة المشتركة , و سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام و معاقبة من يهدده بالقوة "

فالعناصر اللازمة لتكوين دولة هي : (تجمع بشري – إقليم يرتبط به التجمع البشري – سلطة توجه المجتمع – نظام اجتماعي و سياسي و قانوني يسعى المجتمع لتحقيقه)[6] (سعاد الشرقاوي,2007 ,ص19) .

التعريف السياسي لمصطلح الدولة :

ازداد اهتمام بظاهرة الدولة مع ظهور العلوم السياسية إذ كانت الدولة الموضوع الأساسي, لعلم السياسة حتى أصبح العلماء يسمونها مؤسسة المؤسسات , و قد عرف اصطلاح الدولة تراجع في الاستخدام الأكاديمي في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية لصالح مفاهيم الحكومة و التطور السياسي و جماعات المصالح و السياسة البيروقراطية ...الخ , خلال الخمسينيات و الستينيات كان ينظر إلى الدولة بكونها مفهوما مرتبطا بصورة أساسية بدراسات قانونية لآليات عمل الدولة , و ظهرت كتابات ركزت على عملية صناعة القرار و الاختبار العام و القيود المفروضة على الدولة سواء في الداخل أو الخارج , و في أواخر سبعينيات و مطلع ثمانينات القرن الماضي تصاعد الاهتمام بموضوع الدولة , و مع التسعينات اكتسب الاهتمام بموضوع أبعادا جديدة و جرى التركيز على مفهوم الحوكمة و الحكم الراشد .

يمكن تقديم أهم التعاريف التي تدرج ضمن حقل العلوم السياسية و هي :

– يعرفها " ماكيفر " : " الدولة هي بيئة المجتمع السياسية و جزء من بيئته الاجتماعية الشاملة , و وجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها , بذلك تعد الدولة بناء سياسي بما لها من عادات و تقاليد , و بما تقيمه من علاقات بين الحكام و المحكومين " .

– " هي أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب معين , عن طريق المؤسسات و تعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي و الأخلاقي و الاجتماعي السائد في المجتمع , لها بنية فوقية لبنية تحتية , تمثل العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية السائدة و المستوى المعرفي , فإذا كانت العلاقات متخلفة فالدولة متخلفة و إذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة ...." [7] (محمد شحرور,دون تاريخ,ص 179–180).

يعرفها " ماكس فيبر " : " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي , تطالب قيادته الإدارية بنجاح و في تطبيقها للأنظمة , باحتكار الإكراه البدني المشروع " [8] (فليب برو, 1998 ,ص77).

1.4 مفهوم عملية بناء الدولة :

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية , يحمل دلالتين دلالة تقليدية و أخرى حديثة , استخدم في فترات متعدد من التاريخ السياسي , خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و بعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها , و حتى نهاية الحرب الباردة , كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة , تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تحقيق الأمن و صياغة دساتير و هياكل سياسية تقود عملية التنمية , إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة , يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن و الاستقرار في العالم , و من ثم يتوجب على الدول الديمقراطية و الأمم المتحدة الاهتمام بشأن هذه الدول و مساعدتها , على إعادة

بناء ذاتها و ذلك بإعادة الهندسة السياسية و الاجتماعية لهذه الدول , تمكنها من تحقيق الأمن و الديمقراطية و الاستقرار الداخلي .

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة , صاحبت انهيار الدولة في عدة مناطق من الدولة , انطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي و أصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدول الفاشلة أكثر منه في الدول القوية أو بعضها .

و إن كان هذان التصوران يعبران هن عملية بناء الدولة في مراحل مختلفة و لظروف متباينة و تبعا لأهداف متمايزة , فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب على النوع الأول المتعلق بإقامة مؤسسات مستقرة , لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى , و الاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال .

و انطلاقا من هذا يمكننا عرض أهم التعاريف لمفهوم بناء الدولة :

يعرفها " فرنسيس فوكوياما "على أنها: " تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي , و ايضا يشير إلى أن عملية بناء مؤسسات الدولة قائمة على أطر قانونية منبثقة من الواقع , للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل و تكامل و ولاء و التزام و مشاركة و توزيع و تحقيق الاستقرار السياسي , و قوة الدولة من قوة قدراتها المؤسساتية و الإدارية على تصميم سياسات و سن الأنظمة و القوانين و وضعها موضع التنفيذ"[9] (فرانسيس فوكوياما,2007,ص11).

يشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى : " بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق أرض محددة " [10] (وليد سالم محمد,2014 ,ص41).

و تشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الوطنية و الدولية الفاعلة لإنشاء و إصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة , و قد تنازعت فكرة بناء الدولة في أوروبا فلسفتان الأولى تؤكد على أن عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتا طويلا و تؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافيا و موحدة سياسيا و اقتصاديا , و الثانية تؤكد على أن بناء الدولة هو عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة بناءا على سلطته و قوته [11] (المرجع نفسه,ص41-42).

و عليه نستخلص أن عملية بناء الدولة هي عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية و التنظيمية و التوزيعية , الأمر الذي يتطلب وجود سلطة و القوة لاستخراج الموارد و تنظيم السلوك , فهي تقوم على المشاركة و التنمية السياسية و التداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم , و هو ما يضمن المحددات الموضوعية و العقلانية التي تفسر نجاح الدولة و قيامها على فكر سياسي يساعد على خدمة المجتمع الذي تقوم عليه , الأمر الذي يضمن تفاعلاته و توازناته من جهة و يضبط تقدمه و رقيه من جهة أخرى[12] (ميلود عامرحاج,2014, ص11).

2.2المحور الثاني: نشأة و تطور الدولة الجزائرية

2.3)– الدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي :

مر تاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بمراحل مختلفة , تميزت كل مرحلة فيها بخصائص حضارية معينة و هي : (النوميدية,الرومانية,العربية الإسلامية,و العثمانية)

– الدولة الفينيقية 880 – 146 ق.م : يعتبر الفينيقيون أمة سامية هاجر أبناؤها من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام و استقروا في لبنان , يعيش أبناؤها على التجارة و يهتمون بتأسيس المدن على سواحل البحر الأبيض المتوسط , و في سنة 880 ق.م تمكن الفينيقيون

من تأسيس دولة قرطاجنة في شمال إفريقيا و التي تحولت إلى دولة بحرية قوية تسيطر على مدن و شواطئ شمال إفريقيا و الأندلس .

كانت دولتهم تهدف إلى إقامة مراكز تجارية بالتعاون مع سكان المنطقة و من هذا المنطلق كان الحكم القرطاجي متسامحا و متساهلا يعمل بتكامل مع زعماء العشائر و القبائل حاولوا الاندماج في المجتمعات المحلية من خلال الزواج المتبادل و العمل المشترك في المشاريع التجارية , وفي سنة 146 ق.م انهارت دولة قرطاجنة بعد الصراع الطويل بين العنصر الإفريقي و الأوروبي و الأسيوي , فانتقلت زعامة العالم من يد أبناء شمال إفريقيا إلى يد أبناء جنوب أوروبا , على عكس الرومان الذي انتهجوا سياسة فرق تسد بغرض إضعاف القبائل البربرية و تقليص نفوذ قرطاجنة .

صنع هذا الصراع على حكم الجزائر بين الفينيقيين و الرومانيين قوة ذاتية عكسية لدى النوميديين السكان الأصليين لشمال إفريقيا من البربر , الذين عملوا على توحيد القبائل المتواجدة بالمنطقة لمواجهة الخطر الروماني أو التوسع القرطاجي و تبرز هذه المحاولات لتوحيد النوميديين في قيام دولتين قويتين بوسط شمال إفريقيا (الجزائر في وقتنا الحاضر) , في المجهودات التي قام بها " ماسينيسا " لإقامة دولة بربرية قوية بشمال إفريقيا [13] (عمار بوحوش,2014,ص10-12), تحالف في البداية مع الفنيقيين بحكم تربيته في قلب قرطاجنة , ثم استعان بالرومان للتغلب على خصومه و إقامة الدولة النوميدية بسيرتا (203 – 148 ق.م) (قسنطينة حاليا) , دام حكمه خمسون سنة .

و في نهاية المطاف استطاعت روما أن تبتلع دولة قرطاجنة سنة 146 ق.م , بعد أن تخلصت من مسينيسا و نفوذه الواسع سنة 148 ق,م , و هكذا جاء الاستعمار الروماني لشمال إفريقيا بعد سحق الدولة النوميدية و الدولة القرطاجية بشمال إفريقيا .

– الاحتلال الروماني للجزائر و ثورات البربر

باشر الرومان احتلالهم للجزائر سنة 146 ق.م مستغلين بذلك الصراع القائم بين النوميديين و الفينيقيين و ذلك لعلمهم أن الأمازيغ لن يقبلوا أبدا بالاستعمار المباشر , و أن أي تدخل عسكري ضدهم من شأنه تقوية دولة ماسنيسا ,

و قد تمكن الرومان من فرض سيطرتهم على شمال إفريقيا لأنهم لم يجدوا فيها دولا قوية بل وجدوا قبائل بربرية مشتتة في المدن و الجبال ,

جاء الوندال إلى الجزائر بعدما أقاموا دولة قوية بالأندلس , فمنذ سنة 431 م و على أنقاض الحكم الروماني الذي دام بالجزائر ما يقارب 576 سنة , حل الوندال بشمال إفريقيا ليقيموا دولة جديدة بالمنطقة و نموذج حكم يثري تجربتها السياسية .

افتك الوندال جميع الأراضي و المزارع الخصبة و البنايات الضخمة التي كانت ملكا للدولة الرومانية أو الطبقة الأرستقراطية و قاموا بهدم الأسوار و القلاع الرومانية , و رغم ذلك عرف هذا النظام نفس مصير سابقه الروماني من ثورات متتالية و صراعات داخلية و خارجية , مما أدى إلى تقليص مناطق حكمه إلى أن حل استعمار جديد بالجزائر و هو الاستعمار البيزنطي سنة 534 م , و الذي تمكن من القضاء على الوندال .

واجه الاحتلال الخارجي للجزائر منذ الفينيقيين إلى الرومان إلى الوندال إلى البيزنطيين صعوبات عديدة في إحكام سلطته عليها و هذا راجع إلى كثرة الحروب و الصراعات الدينية و إلى ضعف سلطة الدول المحتلة لبعد مركزيتها جغرافيا عن شمال إفريقيا . هذه العوامل ساعدت القادة المسلمين على التخلص من البيزنطيين بعد احتلال دام 113 سنة و إقامة نظام عربي – إسلامي دام إلى يومنا هذا .

دخل المسلمون إلى شمال إفريقيا في عهد الخليفة " عثمان بن عفان " رضي الله عنه في 27 هـ ثم خرجوا منها و عادوا إلى مصر بعد مقتل الخليفة و نشوء أزمة سياسية في

الخلافة الإسلامية , و لكن بمجرد استقرار الأمور و عودة الخلافة الإسلامية إلى معاوية بن أبي سفيان عاد التفكير في فتح شمال إفريقيا لجعلها أرضا إسلامية ضمن دولة الخلافة و بقاء المسلمين فيها إلى الأبد .

عرفت منطقة المغرب العربي و شمال إفريقيا بما فيها الجزائر في العهد الإسلامي عدة دول و نظم تابعة ايديولوجيا و دينيا إلى مركز الخلافة الإسلامية الأموية ثم العباسية , ابتدءا من الدويلات التي أقامها الخوارج في المغرب العربي بمساندة البربر التي كانت تعادي الدولة الأموية بذريعة أنها دولة مستبدة تعتمد على نظام التوريث في الحكم , و من أبرز هذه الدول " الدولة الرستمية " التي تأسست ستة 144 هـ على يد " عبد الرحمان بن رستم" الفارسي الأصل و التي كانت دولة إباضية ينتخب فيها الحاكم و لا يورث الحكم .

كانت هذه بداية التواجد الإسلامي بالجزائر و التي تواصلت بقيام العديد من الدول ابتداء من الفاطميين إلى الصنهاجيين إلى المرابطين إلى الموحديين فالحفصيين ثم الزيانيين , جميعها كانت تتنافس على حكم المغرب العربي .

مرت الجزائر كدولة بظروف سياسية صعبة حتى في عهد الخلافة الإسلامية , و بمجيء القرن السادس عشر في سياق هذا الضعف ليتفاقم فيه الخطر الإسباني و الإيطالي باحتلالهما لموانئ جزائرية و فرض الجزية على سكان هذه المدن . مما دفع بالجزائريين إلى الاستنجاد بالأخوين عروج و خير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي مستنجدين بالدولة العثمانية , عرف الحكم خلالها أربعة مراحل هي : (عهد الباي , عهد الباشوات , ثم الأغوات , ثم عهد الدايات) .

2.4)– نشأة و تطور الدولة الجزائرية بعد الاحتلال الفرنسي :

تأسست أول دولة جزائرية فريدة من نوعها مسايرة للمنطق الرافض للاستعمار على يد الأمير " عبد القادر " حيث دخلت تحت قيادته القبائل و قيادات الزوايا الصوفية من أجل الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي في غرب البلاد و وسطها , و تحت رئاسة " أحمد باي " في الشرق و العديد من القادة الآخرين في منطقة القبائل و مشارف الصحراء .

كان الاستعمار الفرنسي أحد العوامل المؤثرة التي أدت إلى ظهور الجزائر كوطن نتيجة للنظام الاستيطاني الاستغلالي الذي انتهجه بصرامة على الأهالي مما جعل الشعور الوطني و الوعي القومي و الدين و اللغة تتبلور كمكونات موحدة للشخصية الجزائرية , فبدأت تظهر ملامح الدولة الجزائرية مع بدايات المقاومة الشعبية و نشاطات الحركة الوطنية إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية المسلحة سنة 1954 م .

يجعلنا نستنتج أنه لم تقم دولة ذات سلطة محلية في الجزائر منذ العهد النوميدي القديم , سواء في عهد الرومان أو المسلمين الفاتحين أو حتى الأتراك , و بروز معالم الدولة الجزائرية كدولة حقيقية تمثل هوية و كيان الشعب الجزائري كان مع انبعاث المقاومة الوطنية و العمل المسلح .

2.5)– اشكالية الصراع على السلطة و ميلاد الدولة الجزائرية

أ)– أزمة صائفة 1962

عرفت الجزائر عقب استقلالها أزمة حادة بين الإخوة الفرقاء , الممثلين في قيادة الأركان العامة للجيش و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اللذان كانا طرفا الأزمة .

لقد أثبتت تجربة الحكومات المؤقتة بأن العسكريين الجزائريين لم يتقبلوا فكرة تقديم السياسيين عليهم و تزعمهم بالرغم من مسايرتهم للأمر ظاهريا , و هو ما تدل عليه رئاسة الحكومات المؤقتة التي عادت دوما للسياسيين (عباس , بن خدة) , فلم يستطع العسكريون

الظفر بها . لكنهم كانوا يمارسون عليهم سلطة موازية فعلية , و هذا المشهد تكرر في مراحل متقدمة من تاريخ الجزائر بعد الاستقلال , فرئيس الحكومة المؤقتة لم يكن إلا رهينة العسكريين أعضاء حكومته .

فما يمكن استخلاصه بشأن خلفيات الصراع بين طرفي الأزمة هو تلك الحلقة الجديدة و المتواصلة بين صراع السياسيين و العسكريين , الذي تطور إلى المواجهة بين العسكريين نفسهم , فاستغل السياسيون صدام العسكريين من خلال تولي بن خدة رئاسة الحكومة في 27 أوت 1961 , فإنهم لم يستطيعوا الحفاظ على مكسبهم و الوصول إلى مبتغاهم لتطور الصراع القديم المتجدد بأبعاد و فصول أكثر مواجهة و علنا من كل سابقاتها , إذ تجل في أزمة صيف 1962 أن الطموح السياسي لم يتحقق إلا لصاحب الغلبة و القوة و الولاء العسكري .

يتطلب نجاح عملية استيلاء جيش الحدود بقيادة بومدين على السلطة توفر ثلاثة عناصر و هي : (قوة عسكرية و غطاء إيديولوجي و شرعية تاريخية) فبالنسبة للعنصر الأول فهو قائم بجيش متجانس يقدر عدده ب 35 ألف جندي موزع على الحدود في كل من تونس و المغرب الأقصى , أما الغطاء الإيديولوجي فيمكن تشكيله من خلال برنامج سياسي و مزايدات في الثورة و الوطنية , و ما كان يفتقده هو الشرعية التاريخية فلا هو من قدماء المنظمة الخاصة و لا من التاريخيين التسع [14] (رابح لونيسي,2000,ص53-54)

لقد كشفت نشاطات أعضاء الحكومة المؤقتة عقب وقف إطلاق النار عن وجود مستويين من الصراع و الانشقاق :

الأول يتمثل في الانشقاق الواقع بين القادة التاريخيين إذ انقسم القادة المسجونون إلى فريقين بوضياف و أيت أحمد المساندين لكريم بلقاسم لعلاقتهما التاريخية و الجهوية , و خيضر و بن بلة الذي يراهن على القوة التي تذخرها قيادة الأركان .

الثاني يتمثل في الانشقاق بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان و يمكن تقسيم مرحل تطور المواجهة بينهما إلى ثلاث مراحل : (أولها محاولة عزل بن خدة لقيادة الأركان عن جيوش الولايات بالداخل و تعيين قيادة بديلة , ثانيها تجاوز بن خدة لقيادة الأركان و تعامله مع كريم بلقاسم الذي قام بمحاولة كسب جيوش الداخل بتعيين قيادات موالية له و أخيرا محاولة بن خدة بعزل بومدين كقائد للأركان و هو ما كان بتاريخ 30 جوان 1962 لاختلافهما في النظرة المستقبلية لبناء الدولة الجزائرية , عندما تعارضت أهداف الحكومة المؤقتة الرامية إلى المحافظة على السلطة عن طريق استعمال سلطة جبهة التحرير الوطني[15] (بوحوش عمار,مرجع سابق,ص 504)مع أهداف قيادة الأركان التي تطمح إلى تغليب كفة العسكريين في مواجهة السياسيين) .

لقد أظهرت هذه الأزمة هشاشة الهيئات المسيرة لحزب جبهة التحرير الوطني , بحيث تفتت القوى التي شاركت في حرب التحرير إلى عدة أقطاب متصارعة : (الولايات , النواحي العسكرية , جيش التحرير الوطني و قيادة الأركان , الحكومة المؤقتة للجمهورية , و ظهور تحالفات مصلحية مثل جماعة تلمسان و جماعة وجدة) .

ب)– أحداث 19 جوان 1965 :

كان الظاهر من إقدام بومدين على عزل بن بلة هو وضع حد لممارساته الانفرادية للحكم و سعيه لتصحيح أخطائه الناتجة عن ذلك حسبما تضمنه بيان مجلس الثورة الصادر يوم الأحداث , لكن الخفي من العملية هو إقدام النخبة العسكرية على إعادة إنتاج الصراع القديم المتجدد بين السياسيين و العسكريين و القائم على إشكالية الأحقية و الأولوية في

الحكم و ممارسة السلطة و إخضاع الأخر , و هذا بإزاحة الصورة السياسية التي اتخذتها ذريعة للوصول إلى الحكم في السابق .

لقد كان للجزائر في جوان 1965 فصلا متجدد من فصول أساليب ممارسة السلطة في الجزائر , فأحداث 19 جوان 1965 مهما اختلفت تسمياتها فما هي إلا سياق متواصل من الصراع بين السياسي و العسكري الذي أثبتت الأيام أنه لم يستطع أن يمارس مهامه و وظائفه لافتقاره إلى القوة العسكرية التي باتت تشكل ميزان القوى الوحيد الذي يحتكم إليه , كما أن العسكريين لا يتقاربون مع السياسيين إلا لاستعمالهم كوسائل و رموز للوصول إلى السلطة التي كانت رهينة قوتين متضاربتين , و بهذا يكون الجيش الجزائري قد لعب دورا أساسيا و محوريا في تأسيس السلطة السياسية للجزائر المستقلة فهو القوة المنظمة التي يمكنها إحداث تغييرات جوهرية على الساحة السياسية [16](عبد العالي دبلة,2004,ص56) , فقد دشن الشعب الجزائري أول عهده في الاستقلال بصراع الأخوة الأعداء من بعض رموز الثورة حسمته دبابات جيش الحدود الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية " أحمد بن بلة " و أخرى حزبية أحادية " جبهة التحرير الوطني " ليعملوا معا على إقصاء المنافسين السياسيين , و لكن تلك الواجهة السياسية لم تعمر طويلا و هذه الواجهة المؤسساتية غلبت على أمرها أمام السلطات الفعلية التي انقلبت على بن بلة في جوان 1965 حيث تم اعتقاله ليخلفه بومدين على رأس مجلس الثورة .

– إن قضية بناء الدولة في الجزائر ليست وليدة الاستقلال بل ترجع إلى أيام الاستعمار , فمنذ بيان أول نوفمبر و مرورا بميثاق طرابلس و كل مواثيق الثورة كان هدفها الأول بناء الدولة الجزائرية الحديثة

3.1 المحور الثالث: بناء الدولة في الجزائر: المسارات و الأبعاد

لتحليل المسارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لبناء الدولة الجزائرية و تحليل أهم سماتها و خصائصها , فإنه ينبغي تحليل الايديولوجيا المحددة لمسار هذه التحولات , فعملية بناء الدولة في الجزائر م تتم وفقا للمنحنى المفترض نظريا و ذلك لأن المسار الطبيعي للانتقال من جزائر الثورة إلى جزائر الدولة , واجهته أزمة ذات أبعاد عديدة أهم ملامحها تنامي مستويات الصراع السياسي بين المكونات السابقة للحركة الوطنية مما وضع مشروع بناء الدولة أمام مأزق سياسي امتدت أثاره إلى فترات زمنية لاحقة .

3.2) البناء السياسي للجزائر (1962 – 1965) :

اتسم عهد الرئيس أحمد بن بلة بانعدام الاستقرار لأنه لم يستطيع توطيد سلطته على قائد الجيش هواري بومدين الذي جاء به إلى السلطة , و لم تشهد فيها الجزائر انطلاقة تنبأ بقيام دولة حديثة و تميزت كذلك بنظام سياسي مهتز و غير متجانس , إلا أنها عرفت بداية التأسيس لتقليد أصبح الناظم للحياة السياسية في الجزائر و جوهر منطقها ألا و هو سيطرة قيادات الجيش على مقاليد الحكم في الجزائر

تميزت هذه المرحلة ببروز ثلاثة تيارات ايديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني جسدت واقع النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال و هي : (تيار اشتراكي يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في صالح الجماهير الكادحة و تحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية , تيار رأسمالي ليبيرالي , و تيار رأسمالية الدولة الوطنية يهدف إلى بناء دولة وطنية مركزية تعمل على تحقيق تراكم رأسمالي سريع و اقتصاد مبني على التخطيط المركزي).

الصراعات الشخصية على السلطة و التي استمرت نتيجة التناقضات التي تراكمت طيلة سنوات حرب التحرير و بلغت ذروتها في صائفة 1962 حيث شهدت أزمة سياسية حادة [17]= (المرجع نفسه ,ص38) .

الخلافات الحدودية بين الجزائر و جيرانها خاصة مع المغرب و التي وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود الغربية سنة 1963 .

صدور دستور الجزائر الأول في 08 /09/1963 و هو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل عام 1989 جعل من حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي الوحيد الذي يقود الجزائر .

صدور ميثاق الجزائر سنة 1964 و الذي وضع الإطار النظري لبناء الدولة الجزائرية و الذي شكل الأرضية الإيديولوجية التي استند عليها نظام بن بلة [18](رابح لونيسي,2011,ص76).

3.3)– البناء السياسي للجزائر (1965 – 1978) :

تميزت هذه المرحلة بوصول نخبة جديدة إلى قمة السلطة و لقد شملت تلك النخبة رموز صعود رموز المؤسسة العسكرية , و بدأت بالإطاحة بنظام الرئيس أحمد بن بلة و انتهت بوفاة الرئيس هواري بومدين يوم 27 ديسمبر 1978 ,

ففي 19 جوان 1965 اعتقل الرئيس بن بلة و استولى الجيش على الحكم بقيادة العقيد هواري بومدين و استطاعت المؤسسة العسكرية التأسيس لموقفها و صياغة مبررات مقبولة لتدخلها , و تم تشكيل مجلس الثورة كقيادة جماعية للبلاد إلى غاية اعتماد دستور جديدة للبلاد و الجيش كفاعل يتولى مهمة بناء الدولة و المجتمع تحت قيادة الرئيس بومدين فهو الضامن و الحامي لخيارات النظام و توجهاته الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية[19] (محمد بوضياف,2008,ص86) .

لقد تميزت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي و تم تكوين مجلس الثورة كسلطة عليا في البلاد باسم الشرعية الثورية , و استطاع النظام أن يضع توازنا سياسيا بين جميع الأطراف

حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب و في سنة 1972 أطلق مشروع الثورة الزراعية و بدأ بطرح برامج اقتصادية و ثقافية متعددة لرفاهية المجتمع , و نتيجة لذلك تم بناء و مؤسسات و هياكل الدولة على مستوى القيادة و القاعدة ممثلة في : (إنشاء المجالس البلدية سنة 1967 , صدور الميثاق الوطني سنة 1976 الذي أكد على مواصلة البناء الاشتراكي , صدور الدستور الثاني للجزائر المستقلة في نوفمبر 1976 , الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 1976 و انتخاب الرئيس هواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية , إنشاء المجلس الشعبي الوطني سنة 1977).

إن الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام السياسي و إعادة الاعتبار للدولة , و تحديد آليات لعمل النظام السياسي , فالجزائر من 1965 إلى 1978 حكمتها حلقة قيادية نابعة من الجيش الذي كان يتقلد السلطة و لا يمارسها و يضطلع بدور القوة البديلة عن القوى الاجتماعية الغائبة أو الموجود في ظل التكوين [20] (المرجع نفسه,ص88) .

3.4) البناء السياسي للجزائر (1979 – 1992) :

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين و رغم تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية , فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة بين جناح محمد الصالح يحياوي الحزبي و جناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي , لصالح عقيد من صفوفها و هو الشاذلي بن جديد تحت شعار أقدم الضباط في أعلى رتبة .

و تم خلالها إعادة ترتيب السلطة و قد عرف النظام السياسي خلال هذه المرحلة مراقبة شديدة ضد المعارضين و خاصة الحركة الإسلامية التي بدأت تتقوى و تشكل قوة ضغط حقيقية و كرد فعل تم توسيع الدوائر الأمنية و إلقاء القبض على الكثير من المعارضين

, فمجيء الشاذلي بن جديد عمد على تبني نوع من الانفتاح السياسي و تقزيم المعارضة في ظل صراع المواقع و الانخراط في سياسة اقتصادية مبنية على الاستهلاك الواسع , و بهذا الشكل تركزت السلطة الفعلية في الجزائر بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية و نتج عنها بروز نخبتين قويتين في المجتمع واحدة بيروقراطية طوقت إرادة المجتمع بتعقيداتها و أخرى برجوازية جديدة بقيادة أعضاء من الجيش أو السلطة استطاعت أن تسيطر على القرار الاقتصادي و السياسي في الدولة [21] (عبد الله الزويبري,2013,ص108) .

و تميزت مرحلة الشاذلي ب : (حل مجلس الثورة و انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية في فيفري 1979 , انتخاب مجلس الشعبي الوطني سنة 1982 , انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية لفترة رئاسية ثانية 1984 , الاستفتاء لإثراء الميثاق الوطني 1986 , انتخاب المجلس الوطني الشعبي الثالث 1987 , الاضطرابات الشعبية التي بدأت في قسنطينة سنة 1986 و وصلت ذروتها بالعاصمة يوم 05 أكتوبر 1988 , الإعلان عن الإصلاحات السياسية التي جسدها دستور 1989 و الذي نص على حرية التعبير و التعددية السياسية و التي مثلت نمطا جديدا لإعادة بناء الدولة و صياغتها على أسس جديدة) .

3.5)– البناء السياسي للجزائر (1992 – 1994) :

و قبل الحديث عن هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى التجربة الديمقراطية التي دخلتها الجزائر و أسفرت عن فوز التيار الإسلامي في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية , الأمر الذي لم تقبله فئة من النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر و كانت النتيجة رفض اختيار الشعب الذي هو مصدر للسلطة , و اضطر رئيس الجمهورية للاستقالة مما خلق أزمة دستورية بفعل الفراغ الحاصل في قمة السلطة التنفيذية و صعوبة تعويضه قانونيا من جهة و الفراغ الحاصل على مستوى السلطة التشريعية بعد أن أعلن الرئيس المستقيل عن حله للمجلس الشعبي الوطني في 04 جانفي 1992 .

و تم إيقاف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992 و بعد يومين من ذلك أصدر المجلس الأعلى للأمن إعلانه المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للدولة كجهاز رئاسي جماعي حل محل الرئيس المستقيل و جاءت فكرة القيادة الجماعية كخلاصة لنقاش دار داخل المؤسسة العسكرية حيث تداول أحد الخيارين الأول تمثل في إعلان الحالة الاستثنائية و استلام الجيش للسلطة مباشرة أما الخيار الثاني فتمثل في الدخول في مرحلة انتقالية بقيادة جماعية ذات غالبية مدنية و قد تم تبني الخيار الثاني , و تولى رئاسة المجلس القائد التاريخي في الثورة التحريرية السيد محمد بوضياف و قد اتبع سياسة ذات بعدين للخروج من الأزمة السياسية أولها استرجاع هيبة الدول و استعادة الأمن و ذلك بالاعتماد على القوة أو سياسة اليد الحديدية و المستهدف الأول منها هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تجسدت فعلا عند اعتقال العديد من أعضاء الحزب ثم حله في 04 مارس 1992 من طرف الغرفة الإدارية , في حين البعد الثاني تمثل في العودة إلى المسار الديمقراطي و بناء قاعدة اجتماعية مساندة لمهام المجلس الأعلى للدولة .

و مع تولي الرئيس الرئيس بوضياف الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام و القوى الإسلامية , حيث تم تصعيد حملة الاعتقالات و إنشاء المراكز الأمنية في الجنوب , و تميزت مرحلته بالحفاظ على النظام في إطار الأولوية الأمنية مع تدهور الأوضاع بدخول البلاد في دوامة العنف , و هي نفس الظروف التي أدت إلى اغتياله في 29 جوان 1992 و جاءت بالسيد علي كافي رئيسا جديدا لمجلس الأعلى للدولة و قد وصل هذا الأخير إلى سدة الحكم في إطار الصراع على السلطة و استمرارية العنف و عدم الاستقرار السياسي , حيث بقي على رئاسة المجلس الأعلى للدولة سنة و سبعة أشهر .

و قد بقيت ملامح الوضع السياسي مستمرة في عهد الرئيس علي كافي , و وصلت التجربة الديمقراطية إلى طريق مسدود , مما ألزم النخبة السياسية الحاكمة في البلاد إعادة

النظر في التوجهات السياسية و التفكير بجدية في مشروع سياسي يحقق الإجماع لإخراج البلاد من أزمتها .

3.6)– البناء السياسي للجزائر (1994 – 1999) :

مع مطلع سنة 1994 أصبح واضحا عجز النظام السياسي على حفظ النظام العام و ضمان أمن المواطنين و الممتلكات , بسبب وتيرة أعمال العنف المتصاعدة , كل هذا دفع بالنخبة السياسية الحاكمة إلى ضرورة التفكير في مشروع سياسي فعال يقوم على منهج الحوار , فتم إنشاء لجنة وطنية للحوار ترأسها الدكتور يوسف الخطيب و حددت لها مدة شهرين لاستكمال مهمتها , غير أنها لم تصل إلى ماكان منتظرا منها , فتدخل مجلس الأعلى للأمن و حدد تاريخ الندوة التي افتتحت أعمالها بقصر الأمم يومي 25 و 26 جانفي 1994 بحضور 1235 مشارك من مختلف الأحزاب و الجمعيات الموالية و المؤيدة للمجلس الأعلى للدولة , و بمجرد افتتاح الندوة تدخل رئيس لجنة الحوار الدكتور يوسف الخطيب و أعلن عن تشكيل لجنتين الأولى لجنة استكمال أرضية الوفاق الوطني و الثانية هي لجنة تعيين رئيس الدولة الجديد , و في اجتماع اليوم التالي أعلن الدكتور يوسف الخطيب في الجلسة العلنية أنه ليس هناك مترشحا بصورة رسمية و في الكواليس تقرر أن يكون الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو الرئيس الجديد للجزائر غير أنه غير رأيه و رفض الحضور و قبول المنصب الجديد , فانتهت الندوة بدون تعيين رئيس الدولة الجديد ليترك للمجلس الأعلى للأمن حرية التعيين , فتقرر تعيين الرئيس اليامين زروال وزير الدفاع رئيسا جديدا للدولة في 30 جوان 1994 لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات و بهذا التعيين بدأت الخريطة السياسية في الجزائر تتغير حيث عادت الرئاسة إلى قائد عسكري يحبذ الحوار و التفاوض مع جميع الأطراف التي تسعى لإنهاء أزمة الإرهاب في الجزائر و يعد هذا التعيين انتصارا للشرعية الدستورية [22](عمار بوحوش,مرجع سابق,ص352–353).

و عرفت فترة رئاسته تزايدا في أعمال العنف , فأعلن الرئيس في أكتوبر عن فشل جولات الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ , فشرعت القوى الرئيسية المعارضة و الداعية

للحوار و المصالحة الوطنية في مشاورات منفصلة عن السلطة , تمخض عنها اجتماع سانت جيديو بروما و الذي انبثق عنه عقد المصالحة الوطنية بروما و وقع عليه كل من أحمد بن بلة رئيس الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر و حسين أيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية و عبد الحميد مهري أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني إضافة إلى شخصيات أخرى وقعت على هذا العقد أمثال لويزة حنون و عبد الله جاب الله و أنور هدام ...الخ , و ينص هذا العقد على مبادئ لبناء الدولة الجزائرية على أساس ديمقراطي و الالتزام بالتداول السلمي على السلطة و احترام الحريات الفردية و الجماعية و إبعاد الجيش عن الحياة السياسية[23](رابح لونيسي,مرجع سابق,ص366-367) .

و بغية تحقيق الشرعية السياسية المفقودة لجأ اليامين زروال إلى تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة لتجاوز الأزمة السياسية و الأمنية و الدستورية و تم التحضير لها في صيف 1995 حيث بدأت عملية الترشيح بجمع كل مترشح 75 ألف توقيع و أستطاع أربعة مترشحين فقط من جمعهم و هم : (اليامين زروال كمترشح حر , محفوظ نحناح , سعيد سعدي , نور الدين بوكروح من حزب التجديد) و قاطعت هذه الانتخابات جبهة القوى الاشتراكية و جبهة التحرير الوطني و الحركة من أجل الديمقراطية , فأصبح اليامين زروال أول رئيس منتخب في ظل التعددية الحزبية .

3.7)– البناء السياسي للجزائر (1999–2008) :

و تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة في عملية تطور النظام السياسي و الدولة في الجزائر , فقد اتسمت بتحولات و تغيرات عميقة و نوعية أثرت بعمق في بنية المجتمع و اتجاهات تطوره , و تبدأ هذه المرحلة في أفريل 1999 حين تسلم السلطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ..

لقد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهدته أن يجمع كل القوى و التيارات الوطنية و الإسلامية و حتى الاستئصالية بتجسيده لفكرة المصالحة بإصدار قانون الوئام المدني كإطار شرعي لمعالجة العنف السياسي و وضعه في إطار إستراتيجية واضحة تهدف إلى : (إخماد نار الفتنة و إعادة الأمن و السلم و الاستقرار , تحسين أداء الاقتصاد الوطني , إعادة الكرامة للجزائريين , إعادة الدور الريادي للجزائر إقليميا و دوليا , إعادة بناء الدولة و استرجاع هيبتها) و قدمه في للاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999 .

أما بالنسبة لواقع الجزائرفإن قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 كان بمثابة اتفاق في حد ذاته بين طرفي الصراع الداخلي على السلطة , أما الإتفاق الذي عقدته النخبة الحاكمة مع الجماعات المسلحة فقد كان الهدف منه إعادة الاستقرار و الأمن للبلاد لتسمح لنفسها بإعادة ترتيب هياكلها قصد التكيف مع المعطيات المحلية و الدولية الجديدة .

فالملاحظ لسيرورة الأحداث في الجزائر منذ 1999 يستنتج أنه تم التخلي على العنف كخيار و ألية لحل المشكلات و إدار الصراع بين مكونات النخبة الحاكمة , حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى استراتيجية جديدة قائمة على الإستقطاب السياسي , الزبونية السياسية , و تنويع تركيبة الحكومة لتشمل أحزاب أخرى غير الحزب الذي يمثل النخبة الحاكمة في أجهزة الدولة .

إن قدوم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ساهم بشكل كبير في حل المشكل الأمني الذي جعله الإهتمام رقم واحد في حملته الانتخابية , بعد رفضه عرض المؤسسة العسكرية لتولي رئاسة الدولة سنة 1994 لعدم تلبيتها للشروط التي قدمها , كانت لعودة "بوتفليقة" إلى الواجهة عواقب سياسية على توازنات النخبة الحاكمة كونه أعاد جماعة وجدة (مجموعة بومدين) للواجهة السياسية , كما دخل في صراع خفي مع بعض قادة المؤسسة العسكرية

الذين كان لهم دورا فعالا خلال العشرية السوداء من خلال تحييدهم تدريجيا بالإستناد إلى الشرعية الشعبية التي لم تتوقف عن الإرتفاع بسبب سياسة الوئام المدني التي كانت أكبر مشروع للرئيس بوتفليقة خلال عهدته الأولى .

إن سياسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى الرئاسة يوم 15 أفريل 1999 , ارتكزت على محاور رئيسية: (إستثمار عائدات النفط في بناء الطرقات و الطريق السيار بين شرق البلاد و غربها , استثمار أموال الثروة النفطية في بناء الجامعات و المدارس و المستشفيات و تدارك النقص في الهياكل و البناءات الضرورية لتقديم الخدمات للمواطنين , تدعيم القطاع الفلاحي و إعطاء قروض للمزارعين و مربي الأبقار و إعفاء مربي الدواجن من الضريبة الإضافية , توفير مناصب جديدة للعاطلين عن العمل) .

قام الرئيس "بوتفليقة" بمبادرات تمثلت في إدخال اصلاحات على المنظومة التربوية , العدالة و الدولة و هي الإصلاحات التي لم يتم نشرها و الاطلاع على محتواها و بقيت محفوظة في الرئاسة .

لقد اشتهرت فترات حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" من سنة 1999 إلى يوم كتابة هذه السطور بمبادرته الخاصة "مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية" الذي صدر بمرسوم رئاسي رقم 05-278 مؤرخ في 9 رجب 1426 الموافق ل 14 أوت 2005 و المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء عليه يوم 29 سبتمبر 2005 .

أما المصالحة الوطنية فقد كانت شعار العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و التي تمثل أسلوب تدريجي و مرحلي لمعالجة الأزمة انطلاقا من قانون الوئام المدني و العفو الرئاسي , و بعد فوزه في رئاسيات 08 أفريل 2008 دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن

برنامج الحكومة و صادق علية البرلمان بغرفتيه و تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم و المصالحة الوطنية في 29 /09/2005 .

و في أواخر سنة 2008 تقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تغيير جزئي في الدستور و أعيد انتخابه في 09/04/2009 لعهدة ثالثة , و شهدت هذه المرحلة تحرك النظام السياسي في عدد من المسارات المترابطة حيث عرفت فترته عدة مواعيد انتخابية ذات صلة بالعملية السياسية التعددية , و قد مست مختلف السلطات المركزية و اللامركزية من حيث تجديد العهدة (2004 – 2009) , كما مثلت الانتخابات الرئاسية تكريسا لقاعدة احترام المواعيد الانتخابية لضمان استقرار المؤسسات و احترام اختيار الشعب الذي يعد مكسبا .

و انطلاقا مما تقدم فإن الرئيس "بوتفليقة" قد استطاع بحنكته السياسية و منهجيته الموسومة تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق المصالحة الوطنية
- دفع الديون الخارجية للجزائر
- إنهاء العزلة الدولية للجزائر
- القيام بإصلاحات في مجال التعليم , العدالة و مؤسسات الدولة
- تشكيل تحالف ثلاثي مع الاسلاميين و قادة حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الديمقراطي و تكليفه بتطبيق برنامجه الرئاسي
- وضع برنامج طويل لبناء و توزيع المساكن على المواطنين ذوي الدخل الضعيف
- تخصيص جزء كبير من الثروة النفطية لبناء عشرات الجامعات و المدارس العليا
- إعطاء عناية خاصة لبناء الطريق السيار شرق غرب و بناء ألاف الكيلومترات الطرقات

– العمل على رفع المخصصات المالية لوزارة الدفاع و تقوية الأجهزة الأمنية سواء في إقتناء العتاد أو رفع رواتب المسؤولين عن الأمن و الدفاع عن الحدود الوطنية

– انتهاج سياسات اقتصادية و تجارية متوازية مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية , و نال ثقفتهما كقوتين مؤثرين في الجزائر و نال بذلك تأيديهما و مساندتهما له في كل عهدة رئاسية

إن هذه المعالم الرئيسية لسياسات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد تدعمت و انتعشت بفضل الارتفاع الكبير في عائدات الجباية البترولية و تماسك وحدة الجيش و الاستثمار في الهياكل القاعدية , و إلى جانب هذا هناك ثغرات في سياسات الدولة الجزائرية يمكن ايجازها فيما يلي:

– المشكل رقم واحد أن الجزائر لازلت تعتمد على الجباية البترولية و لم تتمكن أي حكومة جزائرية تتخلص من هذه العقبة .

– نقطة النقص الثانية في السياسات الجزائرية تتمثل في الاستثمار في التعليم العالي و تخريج الإطارات الكفأة , فسياسة الاستثمار في الموارد البشرية غير فعالة و لا تفي بالغرض المطلوب .

– هناك العامل الديمغرافي الذي يؤثر سلبيا في التنمية و يخلق مشاكل اجتماعية معقدة , فالحكومات الجزائرية المتعاقبة على قيادة الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تلتفت إلى هذه المشكلة و لم تتحكم في النمو الديمغرافي.

– تزايد حدة الفساد بسبب تكاثر الأموال و دفع الرشاوي للحصول على مشاريع اقتصادية و انتشار البطالة و صعوبة الحصول على وظائف أساسية للمتخرجين من الجامعات .

– افتقار الجزائر لمؤسسات محلية تجري في داخلها مشاورات و مناقشات لدراسة المشاكل , إن البلديات و الولايات تنتهج سياسات تتحكم فيها المركزية ماليا و سياسيا و أغلبها تعاني من البيروقراطية .

– إن ضعف الأحزاب السياسية و تعدد البرامج و كثرة النزاعات قد عقدت مسائل التنمية المحلية و عطلت المشاريع التي تخدم المواطنين .

– غياب الاستقلالية المالية و الادارية في المؤسسات الجزائرية التي قضت على روح المبادرة و الاجتهاد لتحقيق الانجازات المتوقعة .

– المؤسسات الجزائرية تعاني من نقص في الميكانيزمات الخاصة بتطبيق القوانين و قواعد العمل , اضافة إلى تبعية العدالة للسلطة التنفيذية و إخفاق السلطة التشريعية في القيام بواجباتها و ممارسة حقها في التشريع و مراقبة أعمال السلطة التنفيذية .

الخاتمة :

و بعد استعراض الإطار النظري و المفاهيمي لعملية بناء الدولة و المجتمع و تحليل مختلف مسارات عملية بناء الدولة الجزائرية يتبين لنا أن الدارس لعملية بناء الدولة و المجتمع في الجزائر يجد صعوبة كبيرة في وضع تشخيص سليم و موضوعي للوضع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و ذلك لغياب قواعد واضحة تحكم و تضبط الممارسة السياسية و نمط التفاعلات بين مختلف الفئات و القوى الاجتماعية , باعتبار أن عملية بناء الدولة عملية معقدة و مركبة تتشابك فيها العناصر السياسية و المؤسساتية و الدستورية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية و العسكرية .

تأثرت عملية بناء الدولة في الجزائر بالاستعمار الفرنسي الذي ورثت عنه تحديات كبيرة مثلت قيودا ثقيلة على حرية حركتها بشأن انجاز مهمة بناء دولتها , كما تركت

المشارب الفكرية للقيادات السياسية و الإختلافات الايديولوجية و السياسية أثارا سلبيا في تلك العملية , كما عطلت الصراعات و الانقسامات بين قيادات الثورة و ما ورث منها في فترة الاستقلال عملية البناء الدولاتي , و ما ترتب عنها إقصاء طاقات و تكوين ولاءات على أساس الثقة و ليس على أساس الخبرة و الجدارة , كما أثر الخيار الاشتراكي سلبا في الذهنيات و السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و قطاع الخدمات .

لقد قطعت الجزائر في بناء دولتها أشواطا معتبرة في جميع أبعاد و مسارات تلك العملية , حيث أنجزت هياكل مادية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و خدماتية , من طرق و مدارس و جامعات و مصانع و مستشفيات و مطارات ...الخ و بالمقابل أقامت مؤسسات دستورية و سياسية شهدت تطورات و انتكاسات لقد واجهت بناء الدولة و المجتمع في الجزائر تحديات انتقال السلطة , خاصة و أن الدولة تشكلت نتيجة عدة أزمات تاريخية و هي رد فعل على النظام الاستعماري , فالنظام السياسي ارتكز بعد الاستقلال على أسس سياسية لبناء شرعيته بدأ بوحدة الصف لمواجهة مخلفات المستعمر و تحقيق الاستقلال , ثم اعتمد سياسة التبرير للاحتفاظ بالسلطة عن طريق تجاوز التناقضات و الخلافات .

عملية بناء الدولة في الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين : (مرحلة البناء الوطني و كانت مباشرة بعد الاستقلال حكمتها ثلاثة متغيرات رئيسية ارتبطت ببعضها البعض و هي نخب البناء الوطني فكانت جبهة التحرير الوطني و استبعاد التعددية و طرح الشرعية وفق إيديولوجية قائمة على الطرح الشعبوي و التعبوي في سبيل الحصول على شرعية ثورية حافظت على استمراريتها حتى فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) , و مرحلة اعادة بناء الدولة و التي تجسدت وفق تصور النخب الحاكمة .

– لعب الجيش دورا كبيرا في رسم مسار الدولة المستقلة و من وراء ذلك رسم مسار النخبة الحاكمة , ففي الجزائر سلطتان سلطة ظاهرة و سلطة خفية , و كل مؤسساتنا خيالية سوى مؤسسة الجيش و عندما نتكلم عن الجيش فإننا نقصد مجموعة من الأشخاص و باسم الجيش يتسلطون على كل الجزائر , و كل هذا يجري بعمالة من الطبقة السياسية في إطار مبدأ لنا السلطة و لكم المسؤولية .

المراجع:

1- الشرقاوي , سعاد .(2007). **النظم السياسية في العالم المعاصر** ,القاهرة : دار النهضة العربية.

2- ميهوبي , فخر الدين . إشكالية **بناء الدولة في المغرب العربي (دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**) .(2014) , الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية.

3- بوحوش , عمار, **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا** . (2012)

4- برو,فليب.**علم الاجتماع السياس**ي , ترجمة محمد عرب صاصيلا .(1998). لبنان : المؤسسة العربية للنشر و التوزيع .

5- عبد الكافي , اسماعيل عبد الفتاح. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – انجليزي** .(2003) , دون بلد نشر , دون دار نشر.

6- عروي,عبد الله.(2011). **مفهوم الدولة** (ط9).المغرب : المركز الثقافي العربي .

7- شحرور , محمد, **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة و المجتمع** .(دون تاريخ) . دمشق : الأهالي للنشر و التوزيع.

8- فوكوياما , فرانسيس.(2007). **بناء الدولة : النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين** , ترجمة مجاب الإمام . الرياض :العبيكان للنشر و التوزيع.

9- سالم محمد, وليد, (2014).**مأسسة السلطة و بناء الدولة – الأمة : دراسة حالة العراق** .عمان : الأكاديميون للنشر و التوزيع.

10-سكوت , جون.(2009) **علم الاجتماع : المفاهيم الأساسية** , ترجمة محمد عثمان . بيروت : الشبكة العربية للبحث و النشر.

11-لونيسي ,رابح.(2000) **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين** . الجزائر : دار المعرفة .

12-دبلة , عبد العالي.(2004) **الدولة الجزائرية الحديثة : الاقتصاد و المجتمع و السياسة** . الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع .

13-حاج ,ميلود عامر. **بناء الدولة و انعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية**.(2014)(العدد 195) مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية , المارات العربية المتحدة :

14-بوضياف , محمد.(2008)" **مستقبل النظام السياسي في الجزائر** " أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,جامعة الجزائر, الجزائر :

15-زوبيري , عبد الله.(2013) " **النخبة السياسية و المجتمع المدني في الجزائر** " . أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر 3 , الجزائر :